

انحسار أمريكي - أو على الأقل تراجع استراتيجي، فالحرب بالوكالة في أوكرانيا، والمشاكل في الشرق الأوسط، وصعود الصين، والاستقطاب المحلي قد أضعفت جزئيًا شهيتها للشرطة العالمية. غريزة ترامب هي الانسحاب من المسارح البعيدة مع الاستمرار في إظهار القوة- لا يُسمح بأي ضعف. يمكن أن تكون إيماء الكومنولث إظهارًا رمزيًا للقوة: التحالف مع بريطانيا وحلفائها المتجهين نحو المحيط الهادئ دون أعباء بند الدفاع المشترك للناو. إنها تتعلق بالمظهر أكثر من الحكم.

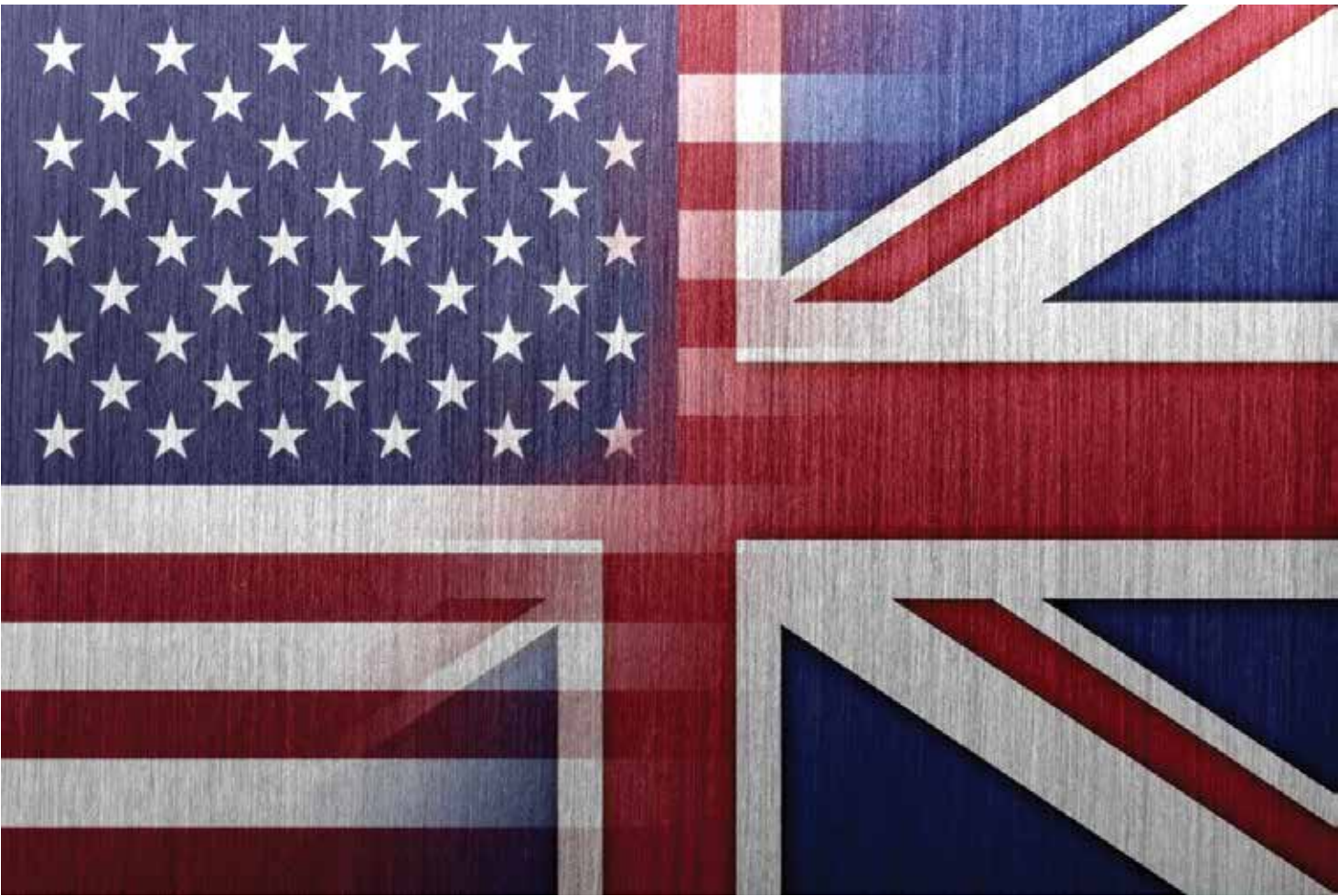
تحديات ومعوقات

قد يسخر النقاد. الكومنولث ليس حقًا كتلة قوية؛ إنه بقايا، كما يقولون، مع القليل من الثقل الاقتصادي أو العسكري. لماذا تهتم الولايات المتحدة أصلاً؟ وتشارلز، يفتقر إلى النفوذ اللازم لتحقيق ذلك. علاوة على ذلك، تقع قرارات العضوية على عاتق الأمانة، وليس الملك، وانضمام الولايات المتحدة - حتى كعضو متنسب - سيواجه عقبات لوجستية وسياسية. من المحتمل أن يرفض الكونغرس ذلك، وقد يرى الجمهور أنها خطوة قريبة جدًا من الملكية. ومع ذلك، تستمر الفكرة لأنها تستغل تيارات حقيقية: الولايات المتحدة السئمة من أوروبا، وبريطانيا التي تسعى للأهمية بعد البريكست، وملك حريص على إعادة تعريف إرثه.

لذلك، لا يوجد سبب لرفض فكرة انضمام الولايات المتحدة إلى الكومنولث باعتبارها «سخيفة» على الإطلاق. هذه أوقات فوضوية، وقد حدثت أشياء «أغرب». في الواقع، إنها تناسب غريب لعالم تتفكك فيه التحالفات القديمة وتُرتجل فيه تحالفات جديدة (وفي الواقع ليس هناك شيء «جديد» حول العلاقات الأمريكية البريطانية). بالإضافة إلى ذلك، فإن حماس ترامب هو العامل غير المتوقع؛ من المحتمل أن ينضم فقط «لإثارة» منتقديه. في هذه الأثناء، قد يستمتع تشارلز بفرصة لعب دور رجل الدولة.

هناك بعض التحديات التي تواجه الخطة المفترضة: فهي ستطلب موافقة جميع أعضاء الكومنولث، وقد تولد رئاسة ترامب العدوانية والمستفزة من ناحية السياسة الخارجية، اعتراضات، كندا على سبيل المثال.

على الصعيد المحلي، ستواجه أي خطوة مؤيدة لإنجلترا رد فعل عنيف من قاعدة «MAGA» القومية الأكثر تطرفًا لترامب، الذين يرون لندن كقوة شريرة. لكن بعيدًا عن مسألة الكومنولث، النقطة هي أن أمريكا التي تعزل نفسها والتي استعادت بقية العالم، تحتاج إلى حليف قوي، تبدو المملكة المتحدة الوحيدة التي يمكن أن تقدم ذلك اليوم. يجب النظر إلى أي حديث عن الكومنولث على أنه على الأقل إيماءة رمزية في هذا السياق.



في ظل سأمها من الأوروبيين

هل ستنضم أميركا إلى نادي بريطانيا القديم؟

مثل QUAD (الولايات المتحدة، الهند، اليابان، أستراليا) وAUKUS (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، أستراليا)، فإن رابطة أوثق مع بريطانيا يمكن أن تكون حجر الزاوية. يقدم الكومنولث، بهيكلة الطوعي غير الملزم، طريقة منخفضة المخاطر لترسيخ هذا التحول. إنه ليس ميثاقًا عسكريًا ملزمًا مثل الناتو- مجرد نادٍ ذو تاريخ مشترك وحسن نية غامض. بالنسبة لترامب، الذي يحب الصفقة التي تبدو كبيرة لكنها تكلف القليل، فهذه فرصة مغرية. لكنها قد تكون أيضًا جزءًا من جهود دبلوماسية أكبر.

ستواجه أي خطوة أميركية مؤيدة لإنجلترا رد فعل عنيف من قاعدة ترامب القومية المتطرفة والتي ترى لندن كقوة شريرة

هذا الأمر، ويرفضه المتشككون باعتباره مجرد خير للفت الانتباه وترامية أخرى. بعد كل شيء، فإن دور الملك كرئيس للكومنولث هو دور رمزي إلى حد كبير - فهو لا يملئ العضوية، من الناحية النظرية. لكن توقيت مثل هذه التقارير المرتبطة بالزيارة المرتقبة لترامب إلى المملكة المتحدة، يثير الدهشة في الواقع، سيجعل ترامب أول رئيس أمريكي يستضيفه العاهل البريطاني مرتين. ليس من الصعب تخيل سبب اكتساب القصة زخمًا.

الدوافع وراء الفكرة

كما ذكر، فإن الأمر منطقي للغاية. إن عدم حماس ترامب للتحالف عبر الأطلسي معروف جيدًا. الناتو، بالنسبة له، هو بالنسبة للولايات المتحدة المثقلة بالأعباء، صفقة باهظة الثمن تتعلق بالأوروبيين المستغلين. الآن، اجمع بين شعاره «أمريكا أولاً» والهدف الجيوسياسي طويل المدى المتمثل في النظر إلى المحيط الهادئ كساحة حقيقية للقوة، حيث تلوح الصين في الأفق.

إعادة توجيه السياسة الأمريكية

إذا كانت الولايات المتحدة ستدبر ظهرها لأوروبا، وتضاعف شراكاتها

المتصدعة؟ علاوة على ذلك، قد يكون جزءًا من سلسلة من الإيماءات الرمزية لتعزيز الشراكة البريطانية الأمريكية بشكل أكبر. دعونا نبدأ بما يتردد من أخبار. رداً على تقرير صحيفة الديلي ميل (أن الملك البريطاني سيقدم عرضًا سرًا للرئيس الأمريكي ليصبح العضو المنتسب التالي في الكومنولث)، شارك ترامب رابط الخبر على حسابه في تروث سوشال مع الكلمات «أنا أحب الملك تشارلز. يبدو هذا جيدًا بالنسبة لي!»

نبذة عن الكومنولث

الكومنولث هو كتلة تضم ٥٦ دولة متجذرة في الماضي الاستعماري لبريطانيا. تقريبًا جميع المستعمرات البريطانية السابقة هي الآن أعضاء في كومنولث الأمم، باستثناء أيرلندا والولايات المتحدة بشكل ملحوظ. من بين الدول الـ ٥٦، فقط أقلية (١٤ دولة) تعترف بالملك تشارلز كرئيس للدولة. في الواقع، ليست هذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها فكرة انضمام الولايات المتحدة إلى الكومنولث: فقد طُرحت للمرة الأولى خلال الفترة الأولى لرئاسة ترامب.

الموقف الرسمي

حتى الآن، لم يؤكد أي تصريح رسمي من القصر أو أمانة الكومنولث

الوفاق / تشير بعض التقارير إلى منعطف جيوسياسي مثير للاهتمام حيث يرغب الملك تشارلز، وفقًا للبعض، في انضمام الولايات المتحدة إلى الكومنولث، ويبدو أن الرئيس دونالد ترامب، المعروف بتصرفاته غير المتوقعة، مسرور بهذا الاحتمال. قد يبدو الأمر للوهلة الأولى وكأنه مادة للصحف الشعبية. ومع ذلك، إذا تعمقنا في تفاصيل الأمر، فإن الصورة تتضح. في عصر تتغير فيه التحالفات وتهار اليقينيات القديمة، قد تشير هذه الفكرة الغربية ظاهرًا إلى إعادة تشكيل أوسع للعلاقات الدولية. إن الولايات المتحدة، تحت قيادة ترامب المتفاخرة نوعًا ما، تتجه بعيدًا عن أوروبا والناتو نحو مستقبل يركز على المحيط الهادئ (بالإضافة إلى تركيز نيو-مونرويست على القارة الأمريكية). وبالتالي، من المتوقع أن تكون QUAD وAUKUS هي ركائزها الأساسية، وتعزيز العلاقة التاريخية الخاصة مع بريطانيا في عالم ما بعد البريكست سيكون الخطوة الطبيعية - على الرغم من وجود شكوك حول التزام الرئيس الأمريكي (الذي يُنظر إليه عمومًا على أنه غير موثوق به) بـ AUKUS أيضًا. في هذا السياق، هل يمكن للملك تشارلز، أن يلعب دور الوسيط في منطقة أمريكا الشمالية

أخبار قصيرة

حاكم كاليفورنيا يحاول حماية ولايته من تداعيات الرسوم الجمركية

كشفت تقارير إعلامية أن حاكم ولاية كاليفورنيا، جافين نيوسوم، بدأ مساعي حديثة للتفاوض مع دول عديدة بهدف استثناء ولايته من الرسوم الجمركية المضادة التي فرضتها هذه الدول رداً على السياسات الاقتصادية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وفي بيان رسمي أصدره، أكد نيوسوم أن «تعريفات ترامب لا تمثل وجهة نظر جميع الأمريكيين»، مشدداً على أن ولاية كاليفورنيا، التي وصفها بـ«الركيزة الأساسية للاقتصاد الأمريكي»، تسعى للحفاظ على استقرار علاقاتها التجارية مع مختلف دول العالم. وأضاف حاكم كاليفورنيا أنه وجه إدارته للبحث عن سبل جديدة لتعزيز التجارة وتأكيد التزام الولاية بكونها «شريكاً موثقاً» لمختلف الاقتصادات العالمية، في محاولة واضحة لتمييز سياسات ولايته عن السياسة الاقتصادية الاتحادية التي يتبناها البيت الأبيض.



الرئيس الأرمني يوقع قانون الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

أعلنت الخدمة الصحفية للرئاسة الأرمنية أن الرئيس فاهاغن خاتشاتوريان وقع على القانون المتعلق بنية جمهورية أرمينيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأشار البيان إلى أن «رئيس أرمينيا وقع على القانون الذي أقرته الجمعية الوطنية في بداية عملية انضمام جمهورية أرمينيا إلى الاتحاد الأوروبي». يذكر أن البرلمان الأرمني اعتمد مشروع القانون في القراءة الثانية والأخيرة بتاريخ ٢٦ مارس، حيث صوت لصالحه فقط نواب حزب العقد المدني الحاكم. وقد أوضح نائب وزير الخارجية رابوير أوفانيسيان خلال المناقشات البرلمانية أن هذا لا يعد طلباً رسمياً لعضوية الاتحاد الأوروبي، بل يعكس الرغبة في توطيد العلاقات مع الاتحاد.



الألغام ونذائر الحرب المتفجرة تهدد مستمر للأفغان

قال مكتب بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (يوناما) في رسالة بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمخاطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام : «خلال عقود من النزاعات، لقي عشرات الآلاف من الأشخاص في أفغانستان حتفهم أو أصيبوا بجراح المواد المتفجرة». وأكدت يوناما أن الأطفال كانوا أكثر ضحايا هذه الحوادث. كما دعت هذه المنظمة التابعة للأمم المتحدة إلى دعم دولي لأفغانستان، مشددة على أن «أفغانستان بحاجة ماسة إلى الدعم العالمي». وجاء في تقرير هذه المنظمة أنه بعد أربعة عقود من النزاع المسلح، تشكل المخاطر المتفجرة المنتشرة في جميع أنحاء البلاد تهديداً صامتاً لكنه قاتل للمجتمعات، خاصة للعائلات التي تعود إلى منازلها بعد الفرار من العنف، وللأطفال الذين يتعاملون دون قصد مع هذه الأشياء المميتة.

الهند تقر قانوناً جديداً للأوقاف الإسلامية وسط جدل واسع



تدافع الحكومة عن التعديلات باعتبارها وسيلة لمكافحة الفساد وسوء الإدارة وتعزيز التنوع، في حين تعارضها بشدة الأحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب المؤتمر، إضافة إلى الجماعات الإسلامية التي ترى

الأوقاف، كما يوسع صلاحيات الحكومة في الإشراف على الممتلكات الوقفية والتحقق منها. وقد أثار المشروع نقاشات حادة استمرت لساعات طويلة في المجلسين، حيث عُقدت جلسة في المجلس الأدنى امتدت ليومين، بينما استغرقت المناقشات في المجلس الأعلى أكثر من ١٦ ساعة مستمرة.. وانتهت المداولات بتمرير المشروع بأغلبية ٢٨٨ صوتاً مقابل ٢٣٢ في المجلس الأدنى، و١٢٨ صوتاً مقابل ٩٥ في المجلس الأعلى، وذلك بفضل دعم حلفاء حزب «بهاراتيا جاناتا» الحاكم الذي يفتقر للأغلبية المطلقة.

شهدت الساحة السياسية الهندية مؤخراً تطوراً لافتاً يثير مخاوف الأقلية المسلمة في البلاد، حيث وافق البرلمان على مشروع قانون مثير للجدل يعيد تنظيم إدارة الأوقاف الإسلامية. هذه الخطوة التشريعية التي تبنتها حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي تأتي في سياق سلسلة من الإجراءات التي تعتبرها المعارضة تهديداً للتنوع الديني في ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم. أقر البرلمان الهندي بغرفتيه مشروع قانون لتعديل النظام القانوني الذي يحكم الأوقاف الإسلامية في البلاد. ويسمح القانون الجديد بضم أعضاء من غير المسلمين إلى مجالس إدارة

فيها تمييزاً ضد المسلمين ومخالفة للدستور. الآن، سيتم إحالة مشروع القانون إلى الرئيسة دروبادي مورمو للموافقة النهائية عليه ليصبح قانوناً نافذاً. يأتي هذا التشريع في ظل مخاوف متزايدة لدى المسلمين الهنود من تهमيش حقوقهم الدينية والثقافية. ويخشى المنتقدون أن يفتح هذا القانون الباب أمام مصادرة المساجد التاريخية والممتلكات الوقفية الإسلامية، مما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية في بلد يتميز بتنوعه الديني والثقافي. ومع استمرار الاحتجاجات ضد القانون، يبقى السؤال قائماً حول تأثير هذه التغييرات على مستقبل العلاقات بين الطوائف الدينية في الهند وقدره المؤسسات الإسلامية على الحفاظ على استقلاليتها.